

سياسات أردوغان الخاطئة في المنطقة باتت تشكل خطراً على تركيا وأمنها



عناوين متعددة تقاسمت اهتمامات القنوات الفضائية وكالات الأنباء العالمية في اليومين الماضيين، تصدراها الملف السوري بشقيه الميداني والسياسي، حيث شكل تحرير مدينة تدمر من قبضة تنظيم «داعش» مفصلاً لما سبقتك من تداعيات على الجبهات الأخرى ولا سيّما دير الزور والرقة، ما سيضع القضاء على «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية مسألة وقت، وبالتالي دفع مسار العملية السياسية إلى الأمام كما رسمتها القيادتان السورية والروسية، بينما بدأ العدّ العكسي لتدفع الدول المتأثر على سورية ثمن أعمالها العدوانية وعلى رأسها تركيا بعد أن وصل الإرهاب الذي دعمته إلى عقر دارها. وفي السياق، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف أنّ تحرير تدمر من أيدي إرهابيي «داعش» غير موازين القوى في سورية، وأعطى فرصة جيدة لتوجيه ضربة قاضية للإرهابيين. وجذب مندوب روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي فلاديمير تشيغوف تأكيد بلاده على ضرورة الحل السياسي للآزمة في سورية.

بينما أكد عضو البرلمان التركي السابق أولوج كوركمان، أنّ سياسات رئيس النظام التركي رجب أردوغان الخاطئة والفاشلة باتت تشكل خطراً على تركيا وأمنها.

العلاقات السعودية – الإيرانية كانت مادة رئيسية للحوار، فقد أشار المدير العام لرقابة الطيران في شركة المطارات الإيرانية إبراهيم مرادي أنّ الطائرات الإيرانية ليست بحاجة إلى عبور الأجواء السعودية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

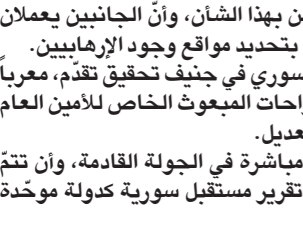


ريبكوف لـ «نوفوستي»: تحرير تدمر من إرهابيي «داعش» غير موازين القوى في سورية

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف أنّ تحرير مدينة تدمر من أيدي إرهابيي تنظيم «داعش» غير موازين القوى في سورية، وأعطى فرصة جيدة لتوجيه ضربة قاضية للإرهابيين. وقال ريبكوف: «إنّ النتيجة الطبيعية لزيادة الضغط على الإرهابيين في سورية ستتمثل في تعزيز السلطة الشرعية في دمشق، وهذا لن يروق للبعض». معرباً عن أسفه لكون الجانب الأميركي لا يزال يعتبر الموقف الروسي في سورية لا يتلاءم تماماً مع مصالح الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء التحالف الدولي الذي تقوده.

وأكد ريبكوف أنّ موسكو تواصل اتصالاتها السياسية مع واشنطن بهذا الشأن، وأنّ الجانبين يعملان على تدقيق وتوسيع قائمة المنظمات الإرهابية، ولكن المشكلة تتعلق بتحديد مواقع وجود الإرهابيين. وأشار ريبكوف إلى أنّ موسكو تتوقع من الجولة المقبلة للحوار السوري في جنيف تحقيق تقدم، معرباً عن أمله في أنّ تتمكن أطراف الحوار من تحديد ما هو المقبول من اقتراحات المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا، وما الذي يحتاج للتعديل.

وشدّد ريبكوف على أهمية أنّ تبدأ الأطراف السورية «مبادرات مباشرة في الجولة القادمة، وأنّ تتمّ بمشاركة الأكراد السوريين، لأنّ عدم مشاركتهم سيتناقض مع فكرة تقرير مستقبل سورية كدولة موحدة ومستقلة وعلمانية من قبل سكانها».



تشكل خطراً على الأمن الوطني لتركيا بسبب العلاقة المتشابكة بين أنقرة وكل التنظيمات الإرهابية، ومنها «داعش» و«جبهة النصرة» وغيرها من الجماعات الإرهابية في سورية.

وأضاف كوركمان أنّ أردوغان ورئيس وزرائه أحمد داود أوغلو انتهجوا سياسات خطيرة بالتنسيق والتعاون مع النظام السعودي الوهابي، واصفاً مخططاتها في العراق أيضاً بأنها خطيرة وترمي إلى تزييق وحدته.

وأشار كوركمان إلى زيارة أردوغان لواشنطن، وقال «إنّها فاشلة تماماً. وإنّ الانتقادات التي وجهها الرئيس الأميركي باراك أوباما لأردوغان في موضوع الديمقراطية وحرية الإعلام وحقوق الإنسان كانت كافية لتعكس انزعاج واشنطن من سياسات أردوغان في موضوع سورية والعراق، وبشكل خاص استمرار العلاقة مع تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» الإرهابيين».

كما انتقد كوركمان إسقاط الطائرة الروسية من قبل النظام التركي أواخر العام الماضي فوق الأراضي السورية، مضيفاً أنّ «مثل هذا العمل الاستغزالي جعل من روسيا عدواً مباشراً لتركيا التي سقطت كل مشاريعها في سورية».



تشيغوف لـ «بي بي سي»: أهداف روسيا شفافة ومعلنة وهي رؤية الحل السياسي في سورية

جذب مندوب روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي فلاديمير تشيغوف تأكيد بلاده على ضرورة الحل السياسي للآزمة في سورية.

وقال تشيغوف: «إنّ أهداف روسيا شفافة ومعلنة وهي رؤية الحل السياسي في سورية، وهذا ما أيده الرئيس بشار الأسد علناً».

من جهة ثانية أشار تشيغوف إلى أنّ المجموعة الأساسية من القوات الروسية عادت من سورية بعد أداء مهامها في مكافحة التنظيمات الإرهابية هناك، معرباً في هذا الصدد عن الأسف للمنظرة السلبية من بعض البلدان الغربية وخاصة بريطانيا إلى أعمال روسيا هذه.



مرادي لـ «أرنا»: الطائرات الإيرانية ليست بحاجة لعبور الأجواء السعودية

أكد المدير العام لرقابة الطيران في شركة المطارات الإيرانية إبراهيم مرادي أنّ الطائرات الإيرانية ليست بحاجة إلى عبور الأجواء السعودية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وقبل عدة أشهر.

وشدّد مرادي، ردّاً على ما أعلنه نظام بني سعود مؤخراً بأنه منع الطائرات الإيرانية من العبور فوق أوجانته، على «أنّه لا توجد أيّة شركة إيرانية تستخدم الأجواء السعودية في رحلاتها، وأنّ شركتي مامان وإيران آير الإيرانيةيتين اللتين كانت لديهما رحلات إلى السعودية توقفت رحلاتهما بعد قطع العلاقات بين البلدين».

وأوضح مرادي أنّ الشركات الإيرانية لا تخطط في الوقت الراهن لتسيير رحلات إلى الدول الإقليمية، وبالتالي ليست بحاجة أيضاً لعبور الأجواء السعودية، وبالتالي فإنّ قرار المجلس السعودي للطيران بمنع الطائرات الإيرانية من عبور الأجواء السعودية لا يؤثر على الطيران الإيراني.



كوركمان لـ «الشعب»: أردوغان فشل في تحقيق أهدافه في سورية والمنطقة رغم التنظيمات الإرهابية

أكد عضو البرلمان التركي السابق أولوج كوركمان أنّ سياسات رئيس النظام التركي رجب أردوغان الخاطئة والفاشلة باتت تشكل خطراً على تركيا وأمنها، مبيّناً أنّه فشل في تحقيق أهدافه في سورية والمنطقة، وياتت ليلية وضحاها من دون أي مبرر، مبيّناً أنّ «سياساته وأحلامه العفصانية دمّرت سورية والمنطقة، وياتت

مقدمات نشرات الأخبار المسائية في التلفزيونات اللبنانية

جنبلط إن قاضياً من الصقور طلب إلى قاض مرؤوس التمهّل في التحقيق، متسانلاً: كيف لا وعبار الأمتنينّ والإعلاميين والإداريين مشتركون في فرقة الإنترنت غير الشرعية، فعن أي من الإعلاميين تحدثت جنبلط؟ وهل التغيرات المقبلة ستدفعه إلى قول الحقيقة المرّة؟ لبنان على برميل شبكات.. وسعد الحريري في عالم آخر. «أبو الفقير» قرّر محاربة الفقر المدقع عبر طرح مشروع «أفعال» المقدم من الفقير لله النائب روبير فاضل، و«أفعال» الذي يرمز إلى أول خرفي الفقر والعوز يبدو أنّه سيختدّ صفة مشروع القانون المعجل المعكّر نظراً إلى أحوال الحريري بالغة السوء مالياً ووقوعه تحت خط الفقر، وعليه أنّ يتدبّر أمره قبيل الانتخابات البلدية لكونه بات يصنف مديوناً على الرغم من أنّ السعودية دفعت معظم المستحقات المالية لشركة سعودي أوجيه في المملكة، وهذا ما أعلنه ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الذي أكد أنّ «سعودي أوجيه» حصلت بالفعل على العديد من الأقساط المستحقة لها لدى الحكومة، لكن الشركة عليها ديون داخل المملكة وخارجها وعليه فإنّ أفعال الحريري سبق لها أن بدّدت الثروات، والتي لن يجلبها اليوم بقانون.



في لبنان اليوم (أمس)، دعاية محمّية وانترنت غير شرعية وإهانات مرضية ومرافق مسيئة. في لبنان اليوم (أمس)، أخبار عن تحقيقات وإنجازات ومهامات، ولكن خلف كل خطوة فضيحة. صحيح أنّ أحد أبرز الأخبار دهم عيادة طبيب متواطئ، باكر من منتي جريمة إجهاض لفتيات أجبرن على الدعارة والإنتجار الجنسي، ولكن قبل الإنجاز، من حمى شبكات المشغّلين ستة بعد ستة وعاما بعد عام؟ وأين كانت الأجهزة المعنّبة طوال هذا الوقت؟ وصحيح أيضاً أنّ ثمة خير آخر عن قضاء تحرك ضدّ شبّان اقتحموا مكتب جريدة، لكن السؤال لمن يحاكم على ردّ الفعل، ماذا فعلتم ضدّ الفاعل الذي أمّان لبنان بعلمه ودولته؟ وصحيح الصحيح أنّ اليوم (أمس) شهد اجتماع لجنة نيابية للبحث في ملف الإنترنت غير الشرعي، ولكن ماذا عن المتواطئين والمتورّطين المتلطين خلف الغطاء الشرعي والحصانة الرسمية والسياسية؟

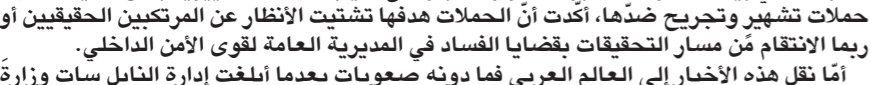
اليوم أيضاً، مرقا مهذب بمخطط مشبوه تماماً كالبلد الذي فقد مرافق الإصلاح ليرسو فيها، لكنكرو المأمرات وتتناثر الشبهات وتبقى التساؤلات بلا إجابة.



إنّها جمهورية تنتقل من فضيحة إلى أخرى، وتوزّع اهتمامها على مسلسل لا ينتهي من شبكات الفساد والإفساد.

اليوم (أمس)، تمحور الإهتمام حول متابعة فضيحتين لشبكتين، شبكة الإنترنت غير الشرعي وشبكة الدعارة في المعاملتين، ما أعلن حتى الآن قليل أمام ما لم يُعلن. لكن الثابت الوحيد أنّ الشبكتين قديمتان ومحميتان ومدعومتان من قوى نافذة وقابلة، وهذا ما يفسّر استمرارهما لفترة طويلة، فهل سيتمّ تحديد المسؤولين الحقيقيين أم سيكتفي بإعادة بملاحقة صغار الفاعلين؟

سياسياً، الأناظر شاخصاً إلى جلسة مجلس الوزراء الخميس، وجدول الأعمال مُنقل بالملفات الساخنة وأبرزها الخلاف الحادّ حول جهاز أمن الدولة وتعزيز أمن المطار. لكن المشكلة الكبرى تبقى في علاقات لبنان مع دول الخليج عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً، لا سيّما بعد ورود معلومات مفادها أنّ التدابير الخليجية قد تستمر، فهل يمكن أن يؤدي لقاء الرئيس سلام بالعاله السعودي في 13 من الجاري إلى تخفيف التشنج والاحتقان في هذا الملف؟



كجبل نفيايات تراكمت ملفّات أوسخ من العفن الذي حبل به اللبنانيون تسعة أشهر، والمتورطون «يا جبل ما يهزّك ريح»، مصطلحاتنا أصبحت تنقل ما بين الدعارة والإجهاض والشبكات والألياف والقوادين على مختلف مذاقاتهم الحلوة والمرّة. الأذعرون يتحدّون أشكالاً مختلفة، منهم ما باتت على صورة شبكة إنتجار بالبشر، ومنهم من يخرج من شبكة اتصالات غير شرعية وبينت الدولة والقضاء والوزراء ويعمل لتحويل التاريخ من أعلى الباروك إلى سفوح الزعرور، لكنّ الرؤوس أُنعت وكادت لجنة الاتصالات تقطفها اليوم (أمس) في جلسة استدعي إليها أعلى الهرم القضائي بشقيه العدلي والعسكري، وما تمكّنت منه اللجنة اليوم (أمس) يوازي عمل سنوات، إذ فرضت إعادة التحقيق في ملف الزعرور بعدما اعترف المدعي العامّ المائي القاضي علي إبراهيم أنّ هناك اعتداء وقع على موظفي أوجيرو مخالفاً رأي القاضي صفر الذي انتهى إلى لا مسؤوليات ولا تبعيّة على أحد، وأنصح أنّ صفر لم يكن قد استند إلى تقارير أوجيرو بل إلى شهادة مخفر بتغرين، وعليه فإنّ الزعرور عاد إلى المربع الأول، أمّا «الزعرنة» في ملف شبكة جونية فقد دخلت مربعات عدّة، واستنفرت قوى الأمن للدفاع عن آدابها بعدما كشف النائب وليد جنبلاط عن تورّط مسؤولين كبار في سرية الأدب في استمرار عمل شبكة الدعارة، مشيراً إلى أنّها تعمل منذ سنوات وبالتواطؤ مع هؤلاء المسؤولين. تغريدات جنبلط لم توفّر القضاء في شبكة الإنترنت غير الشرعية، إذ قال



هو الميدان صاحب الكلمة الفصل عند كل استحقاق وأوان. تداعياته حاكمة في استقرار المستقبل في العسكر والسياسة في سورية أولاً ومنها إلى جنيف حيث حلبة المفاوضات المرتقبة، فاستغلال الهدنة لدى الجماعات الإرهابية لاستعادة بضع نقاط فقدتها لن يبقى الجيش السوري وحلفاءه مكتوفي الأيدي. والرّد كما أعلن القائد الميداني لغرفة العمليات المشتركة في حلب وريفها سيطلا كافة الجبهات، شمالاً وجنوباً وغرباً، ولن يقف أمامه عائق.

وبعد سورية، فإنّ لبنان نصيباً لما للواقع المتغيّر في البداية السورية حيث تدمر والقريتين من امتداد إلى القلمون ومنه إلى جردو، عرسال، فارهابيو «داعش» بانوا في طوق النار، فلا الصحراء عادت تمدهم بالسلاح ولا المسلحين ولا إلى لبنان لهم خط عبور، فباتت خياراتهم أكثر صعوبة بفعل ضربات تلقوها مع نظرائهم من إرهابيي جبهة النصرة. تلك الضربات ما كانت لولا تصميم الجيش السوري والمقاومة على إبعاد أي تهديد للجماعات الإرهابية على طرفي الجردو، سواء في تأمين الأرياف الدمشقية أو باتجاه العمق اللبناني، وهو ما أكدّه نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، فمشاركته حزب الله حمت لبنان واستقراره، ولولا هذه المشاركة لكان إرهاب «داعش» في جونية والضاحية وبيروت. وبيروت الغارقة في أزمنتها لا تكاد تجد مخرجاً من قضية لنقع بأخري، ويزيد في تعقيداتها تدخلات سياسية وفضائح يراد لها أن توضع في خانة التسييس ليسهل على البعض التملص من حقائقها وحجب روائح التواطؤ والإنغماس فيها، بدءاً من فضيحة الإنترنت غير الشرعي التي أكدّ رئيس لجنة الإعلام والاتصالات حسن فضل الله اليوم (أمس) أنّها بدأت تتدرج ولن يوقفها شيء، فيما سجّلت قضية الإنتجار بالبشر دعماً بالشمع الأحمر لعيادة طبيب عمليات الإجهاض والملاحقات مستمرة.



ككرة فلج تتدرج وتكبر قضية الإنترنت غير الشرعي عبر تحقيقات قضائية تسلك أربعة مسارات، كحجاج الدومينو يتساقط المتورطون لتتكشف أسماء جديدة بنتيجة الصراع بين المستفيدين.

لجنة الاتصالات النيابية واصلت عملها بمواكبة من الرئيس نبيه بري، والقضاء مستمر بالتحقيق، والقضاء العسكري سيعاود النظر بقضية محملة الزعرور على أنّ تستكمل وزارة الدفاع التحقيق خلال خمسة عشر يوماً في ما يتعلق بالاختراق الأمني، أمّا السؤال الذي لم يجد جواباً بعد فهو كيف تمت عملية إدخال المعدات وتركيبها مع العلم أنّ وزير الاتصالات بطرس حرب أكد أنّ الوزارة دورها فني، داعياً إلى محاسبة من قصر من القوى الأمنية في هذا المجال.

على خط شبكة الإنتجار بالبشر والدعارة تحركت وزارة الصحة اليوم (أمس) وأقفلت عيادة الطبيب المتورّط في إجراء عمليات الإجهاض مع مساعديه بالشمع الأحمر، فيما كشف النائب وليد جنبلاط في تغريدته عن تواطؤ من قبل كبار المسؤولين في سرية الأدب في هذه القضية. ردّ وزير الداخلية نهاد المشنوق بتكليف المفتش العام في قوى الأمن التحقيق في الاتهامات الجنبلاطية من جهة، واعتباره من جهة ثانية أنّ اتهام وزارته بهذه القضية هدفه تشتيت الأناظر عن المرتكبين الحقيقيين أو ربما الانتقام من مسار التحقيقات بقضايا الفساد في مديرية قوى الأمن الداخلي، وزارة الداخلية اعتبرت أنّ الاستمرار بالتمادي بحملات التشهير والتحقير والتجريح الشخصي عبر مواقع التواصل الاجتماعي أفعالاً جرمية يعاقب عليها القانون، وأشارت إلى أنّ البيان هو بمثابة أخبار للنيابة العامة.



قبل الجلسة المرتقبة لمجلس الوزراء كان وزير المال علي حسن خليل يرفع الصوت مطالباً بموازنة عامّة لا يمكن أن تستمر الدولة من دون إقرارها، كما لا يمكن في الوقت نفسه الاستمرار في الاتفاق غير المتوقع والمفاجئ في ظل انعدام رؤية واضحة للوضع المالي في البلاد. خليل دعا البكل السياسية إلى تحلّل مسؤولياتها عبر مناقشة الموازنة في الحكومة وإقرارها في مجلس النواب، لافتاً إلى عدم تخطية أحد حول الموازنة قانونياً، بل إيجاد صيغة قانونية للاستمرار، وانطلاقاً من ذلك فإنّ الدعوة للتشريع ليست ترفاً أو حاجة لجهة سياسية، بل حاجة أكيدة للمواطنين أولاً لإقرار القوانين الحياتية والمعيشية.